المنطق الذرائعي للأمن

رؤية للأمن القومي الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

وائل محمد إسماعيل(*)

مقدمة:

لم يكن حدث الحادى عشر من سبتمبر حدثا عاديا فى تاريخ العلاقات الدولية؛ إذ أدى إلى تغيير وجه العالم، ونمط التفاعلات بين وحداته وشكل المنظمات الدولية. وأصبح معروفا الآن بين المحللين السياسيين الحديث عن عالمين مختلفين: عالم ما قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وعالم ما بعدها. وهذا يؤكد مدى التأثير الذى أحدثته تلك الأحداث. وليس لهذه الأهمية الخاصة التى حظيت بها تلك الأحداث علاقة جوهرية بعدد الضحايا الذين خلفتهم تلك الأحداث؛ فأضعاف أضعاف هؤلاء الضحايا سقطوا جراء استخدام الولايات المتحدة نفسها السلاحَ النووى فى الحرب العالمية الثانية، ومات آلاف العراقيين بسبب الحصار الجائر الذى فرضته الولايات المتحدة أيضا وحليفتها بريطانيا على العراق، مدة تزيد عن أحد عشر عاما، بعد حرب الخليج الثانية، عام ١٩٩١.

لقد كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر هائلة التأثير بالنظر إلى أنها استهدفت أقوى قوة فى العالم. ألا وهى الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، تنبع أهمية الحدث، كما يشير الكاتب الروسى الدكتور ليونيد سوكانين، من أن الولايات المتحدة وظفت هذا الحدث بوصفه ذريعة "لإعادة تشكيل خريطة

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

العالم"، وتأكيد هيمنتها الدولية، ولإعادة ترتيب العالم والعلاقات الدولية. ومن هنا جعلت الولايات المتحدة منه أساسا لعالم جديد، كما تتصوره هى على ضوء الضربة التى تلقها؛ أى لعالم خال من القوى المعادية لها. فقد تحولت حربها ضد الإرهاب إلى حرب لتصفية كل الحركات السياسية العنيفة التى قد تشكل تحديا لها، وإلى إعادة ترتيب الساحة الدولية وفق منظورها[1].

ووفقا لهذا المنطق أصبحت أحداث ١١ سبتمبر مؤسسة لحقبة جديدة لن تنهى الصراع، ولا يراد لها أن تنهيه، لا بين الدول الكبرى ولا بين الشمال والجنوب، ولكنها تضعنا فى سياق جديد لاستمرار الصراع ونموه. فهو فرصة سانحة أمريكيا لإجبار جميع الدول الأخرى على الاصطفاف وراء أمريكا. والسير على أساس الأجندة الأمريكية التى ستصبح هى الأجندة الأساسية المعتمدة لأى تحالف أو تفاهم دولى.

لقد خلق الحدث بالفعل أوضاعا جيوسياسية جديدة، كما خلق أجندة جديدة للولايات المتحدة، وخلق تحديات جديدة لكل الدول فى مواجهة المستقبل، وإعادة بناء العلاقات الدولية. باختصار، وكما يشير الفيلسوف الأمريكى نعوم تشومسكى، وفرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فرصة ذهبية لواشنطن لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمى، ووضع قضية ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب الدولى"، على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق العالمى على إدانة جريمة نيويورك لتمرير إجراءات أخرى، لا تعبأ بسيادات الدول، وتسهل عمليات التدخل فى شئونها الداخلية.

ولقد بدت هذه الإجراءات سهلة التناول والتطبيق مع إعلان الرئيس بوش الحاسم عن انقسام العالم إلى "من معنا ومن مع الإرهاب"، لتبدو واشنطن "نيابة عامة دولية" تقف على رأس نظام عالمى ينبغى على الآخرين إما الانخراط فيه، وإما البقاء على هامشه، مع ما يتطلبه هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية[2].

غير أنه، وقبل الدخول فى تفصيلات الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية التى تسعى واشنطن لتحقيقها تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب الدولى"، وكيف تم تطبيق المفاهيم الاستراتيچية الجديدة التى وردت فى وثيقة الأمن القومى، خاصة مبدأ الضربات الاستباقية؟ ولماذا استهدف العرب والمسلمون فى هذه الحرب؟ لابد من التطرق إلى الفهم الأمريكى لمصطلح "الحرب على الإرهاب"، وإلى أشكال الإرهاب التى واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فى العصر الحديث.

من هنا فإن هذا البحث سيتناول الإرهاب الجديد الذى تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، والأثر والانعكاسات الواسعة للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، على النظام الدولى والعلاقات الدولية، وكيف تمكنت الولايات المتحدة من توظيف مفهومها عن هذه الحرب لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وفرض هيمنتها على المسرح الدولى، ضاربة عرض الحائط بكل المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية. وسنحاول الإجابة عن التساؤلات حول طبيعة الأهداف والدوافع الحقيقية لهذه الحرب التى قد تطول إلى عشرات السنين. حسب تعبير الرئيس الأمريكى بوش، ولماذا تم استهداف العرب والمسلمين تحديدا دون كل شعوب الأرض؟

وتأسيسا على ما ورد سيتم توزيع البحث إلى المحاور الآتية:

أولا- الإرهاب: الشكل الرئيس للصراع المسلح على الساحة الدولية.

ثانيا- ذريعة مكافحة الإرهاب الدولى أداة لتحقيق الهيمنة الكونية الشاملة، وإعادة صياغة العلاقات الدولية.

ثالثا- الولايات المتحدة والبحث عن العدو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

رابعا - الدوافع الاستراتيچية للحرب على الإرهاب.

أولا- الإرهاب: الشكل الرئيس للصراع المسلح على الساحة الدولية:

١ - لماذا مصطلح "الحرب على الإرهاب"؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح "الحرب على الإرهاب" الذى عممته الإدارة الأمريكية كان مصطلحا أيديولوچيا أكثر منه سياسيا. ولدى سحبه إلى منطق السياسة، التبس الأمر على مجمل سكان الأرض، وبدا من منطق القراءة الأولية أنها الحرب ضد الجميع. كان السؤال الأول الذى أثاره المصطلح هو: كيف سيكون الفرز؟ فالعشرات من الدول والحركات كانت تتبنى نهجا مسلحا بمنطق وقوانين زمن الحرب الباردة، فمن من هذه الحركات والدول سيتم تصنيفه داخل خانة الإرهاب؟ ومن سيتم تصنيفه خارجها؟ وعلى أى أسس؟ ولم تتح الولايات المتحدة أية فرصة للمناقشة، وأغلقت الأبواب فى وجه دعاة التفاوض حول تعريف الإرهاب، وسارت قدما نحو تنفيذ الأهداف التى حددتها للحملة ضد الإرهاب، غير عابئة بما صدر من ملاحظات عن عدد من الدول الكبرى (روسيا، وفرنسا، والصين)، حول ضرورة الاتفاق على أهداف الحملة، والمسئوليات المشتركة بشأنها، وأهمية أن تتم تحت راية الأمم المتحدة، واستنادا إلى قرارات الشرعية الدولية. فالولايات المتحدة لها معايير خاصة فى تعيين معنى الإرهاب، لا يشاطرها العالم إياها.

وكما يشير الباحث المختص بالشئون الدولية الدكتور عبد العزيز بلقزيز، فهى تعد "إرهابا كل ما مس مصالحها ومصالح الدولة اليهودية بأضرار مادية أو بشرية، وربما أضافت إلى ذلك ما مس مصالح بريطانيا أساسا، ودول أوربا بشكل ثانوى، من أضرار ناجمة عن عمليات عنف معادية لها من منظمات مسلحة"(٣).

وعن مفهوم الإدارة الأمريكية للإرهاب، يقول مستشار الأمن القومى الأسبق بريچينسكى: إننا (الولايات المتحدة) ننزلق شيئا فشيئا نحو تكوين نظرة

إلى العالم قائمة على البارانويا. إننا نضخم مخاوفنا، وإذا كنا نرغب فى تدعيم أمننا القومى فعلينا أن نسعى لتحديد أهداف مشتركة مع العالم الخارجى. والواقع أننا عاجزون عن تحقيق ذلك؛ لأننا نفسر الأمور بمنطق الكوارث والطوفانية، فالخبراء فى الإرهاب لا ينفكون يتحدثون عن مؤامرات جديدة. فى قطاعات النقل العامة يعلنون باستمرار عن حصول "أعمال مشبوهة". وهنا أسال: ما معنى مشبوه؟ هل هو شخص من لون وأصول معينة؟ لقد رفعنا أسامة بن لادن إلى مرتبة الرجل الخارق (السوبرمان) الذى يهددنا يوميا. ليس هذا هو العالم الذى نحتاج إليه. وأضاف بريچينسكى قائلا: إن مبدأ "الحرب على الإرهاب" لا ينبع من تحليل سليم للمشكلة. فمن هم الإرهابيون؟ ومن أين أتوا؟ وما دوافعهم؟ إن للإرهاب أسبابا خاصة، والأجدى معالجة هذه الأسباب. إن الإرهاب فى ذاته ليس عدوا، بل هو تقنية[٤].

لقد تمكنت الإدارة الأمريكية، وبطريقة مقصودة من تحويل عبارة "الحرب ضد الإرهاب" إلى فزّاعة تخيف بها المجتمع الدولى، وداخليا إلى مادة إلهاء دعائية. وبدا أن هناك عمليتين سياسيتين يتم ترتيبهما فى آن واحد؛ الأولى: تتم فى إطار واقعى، تتجه إلى تتبع الفلول الأصولية الوارد تورطها فى تفكير عنفوى ضد أهداف أمريكية، والأخرى: هدم النظام الدولى ووحداته السياسية وفلسفته وأهدافه وإعادة بنائه، طبقا للواقع الجديد الذى ترتب بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وطبقا لحقيقة أن الولايات المتحدة احتكرت احتكارا يكاد يكون مطلقا مؤسسة "قوة الحسم" فى العالم. وقد شملت الأدبيات الأمريكية الرسمية الخاصة بالحرب ضد الإرهاب مراوحة بين الاتجاهين، وحملت هذه الأدبيات طبيعة ازدواجية متناقضة. فبينما هى غرقت فى الأدلجة والخطابة والدعاية والادعاء السياسى، كان كثيرا مما حملته قيمة واقعية، من باب أننا لسنا بصدد خطاب تصورى أو غير واع، وإنما بصدد خطاب نظام سياسى يملك القوة الكاسحة، وأن كثيرا من الصياغات المتعلقة بتهديدات هذه الجهة أو تلك لا تستمد

مصداقيتها من صحة هذا الأمر، وإنما من دلالة قوله، والحقائق الوارد ترتبها على ذكره، وعلى إمكان اللجوء إلى القوة العسكرية، من قبل إدارة بوش، انطلاقا من القناعة به، كما أوضح جوزيف.س.ناى (مساعد وزير الدفاع) فى عهد كيلنتون[٥].

إن الأولوية فى هذه الحرب هى تدمير المنظمات الإرهابية على المستوى العالمى؛ تدمير جهاز قيادتها وأجهزة السيطرة والتحكم فيها وشبكات اتصالها ومصادر دعمها المادى. وحدد التوجه الخطوات المفترضة لأعمال هذا التصور الذى يتمثل فى العمل المباشر والمستمر باستخدام كل عناصر القوة المحلية والعالمية، والتركيز على منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل. والدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها ومصالحها، يكشف الأخطار الإرهابية وتدميرها قبل أن تصل إلى الحدود الأمريكية. والتركيز على مبدأ أن الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الحروب، وإن كانت ستعمل على التعاون مع الدول الأخرى والمجتمع الدولى؛ فإنها لن تتردد عند الضرورة فى أن تعمل بشكل منفرد، وستمارس حق الدفاع عن النفس بتنفيذ ضربات إجهاضية ووقائية ضد الإرهابيين، وإجبار الدول على ممارسة مسئولياتها السيادية، وشن حرب أفكار لكسب المعرفة، وذلك باستخدام النفوذ الأمريكى الكامل، والعمل مع الأصدقاء والحلفاء، لتأكيد أن الإرهاب أمر غير شرعى، ويجب النظر إليه بأن مثله مثل الرق والقرصنة والمذابح الجماعية، ودعم المتعدلين فى العالم الإسلامى، لضمان ألا يجد الإرهاب فى هذه البلدان تربة خصبة له، ولفت أنظار المجتمع إلى المناطق الأولى بالرعاية، واستخدام الدبلوماسية الفعالة لضمان حرية تدفق المعلومات والأفكار، لإعطاء أمل للشعوب[٦].

ويبلور الباحث الأمريكى المتميز لينور مارتن (بمعهد الدراسات الاستراتيجية) تداعيات التأثر الأمريكى بالمدرسة الأمنية الصهيونية، فى ورقة

مهمة صدرت فى يوليو ٢٠٠٣، حملت عنوان: "تقييم تأثير التأسرل الأمريكى فى العالم العربى". وترصد هذه الورقة أن الإدارة الأمريكية الحالية، وفى إطار ما تسميه "الحرب ضد الإرهاب"، مضت أشواطا فى العلاقة الاستراتيچية الخاصة مع إسرائيل، تتجاوز كل الإدارات الأمريكية السابقة. فصحيح أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية فى زمن الحرب الباردة كانت استثنائية؛ ومع ذلك فإن أمريكا - كما يرى الباحث - حاولت أن توازن ذلك بوساطة سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، أما الإدارة الحالية فقد اختلطت لديها الأوراق، وأصبحت مقاومة المد الأصولى، وقرار الاستقرار فى العراق، والانحياز الكامل لإسرائيل، أمرا واحدا. ومن ثم فإن هذا المسلك سيترتب عليه أضرار جسيمة فى علاقة الولايات المتحدة مع الإردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجى ومختلف الدول العربية والإسلامية[٧].

لقد استقر فى جوهر التفكير الأمنى الأمريكى محددان واضحان؛ **أولهما** أن الحرب على الإرهاب هى الفرصة الجديدة والمتجددة للولايات المتحدة للهيمنة على النظام العالمى الجديد، بعد أن ألح منظرو المحافظين الجدد أن ما حدث فى حرب الخليج الأولى على العراق من وقف للحرب وانسحاب، يجب ألا يتكرر، **والآخر** هو أسرلة السياسة الأمريكية تماما، وقطع أية صلة بتراث المدرسة الواقعية القديمة.

وعلى الصعيد العملى تمكنت الولايات المتحدة، من خلال تبنى ذريعة الحرب ضد الإرهاب، من تحقيق الخطوات العملية الآتية:

- الحرب على أفغانستان، بحجة القضاء على أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة وطالبان وفلول الأصولية المسلحة.
- الحرب على العراق، بحجة القضاء على صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل.
- تغيير أوضاع الأمن الداخلى الأمريكى، بتعيين وزير داخلية، وإقرار

قوانين معادية للحريات؛ مثل ما سمى بالبند الوطنى، والتوسع فى قانون الأدلة السرية.

- التوسع فيما سمى بالتعاون الأمنى الخارجى، بما ينتهى فعليا إلى إنهاء سيادة الدول على مواطنيها، وإنشاء شبكة أمنية مركزية، ترتبط بأجهزة الأمن الداخلى الأمريكى، تغطى كل مكان فى العالم. ويشمل هذا التوسيع اختراق السيطرة على النظام المالى العالمى والأسواق المالية العالمية، بحجة مقاومة تمويل الإرهاب. وقد كان آخر دلائل هذا النهج ما نشرته الصحف المصرية، من إرسال أجهزة أمريكية، خطابات تحتوى على تعليمات تطلب الإبلاغ عن أرقام حسابات منظمة حماس - إن وجدت - هذه الخطابات أرسلت مباشرة من السلطات الأمنية الأمريكية إلى البنوك المحلية المصرية، بدون المرور بالدولة المصرية أو إدارة الخارجية والداخلية، كما يضم تصميم سياسات تسيطر على شبكات العالم الاتصالية.
- ترتيب سياسات شرق أوسطية جديدة، تضمن أمنا أكثر للولايات المتحدة وحلفائها، وفى مقدمتهم إسرائيل، على صعيدى الصراع العربى الإسرائيلى وقضية الأصولية المسلحة.
- ترتيب الأمن والاستراتيجيات الأمريكية على قاعدة افتراض السيناريو الأسوأ، حتى لا يتكرر ما حدث فى سبتمبر ٢٠٠١.
- ترتيب العلاقات الأمريكية الأوربية، على أسس جديدة، تنتهى بحق الولايات المتحدة فى احتكار الملف الأمنى العالمى، ويتبقى فيها لأوربا حق المشاركة الاقتصادية فى الحضارة العولمية، على نحو ما شرحه توماس فريدمان.

ويشكك الكاتب الأمريكى ناعوم تشومسكى فى رغبة الولايات المتحدة

فى الوصول إلى الحقيقة فى أحداث سبتمبر، ويشكك بناء على ذلك فى أن تكون الضربات التى وجهت إلى أفغانستان كان مقصودا بها القبض على الملا عمر أو الظواهرى أو بن دلان، ويرى تشومسكى أن واشنطن لو كانت راغبة فى الوصول إلى الحقائق، وليس ممارسة استعراض قوة أو فعل دعائى، لحاصرت وحاولت وحققت، ولم تلجأ إلى إلقاء حمم الموت على القرى الأفغانية لتردمها، وفى قلبها الحقيقة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الحرب على العراق. فمن اللحظة الأولى كانت محاولة إلحاق الحرب على العراق بأجندة الحرب على الإرهاب أمرا تعسفيا، لما كان معروفا لكل العالم من معاداة الحكم البعثى العراقى بجذرية للفكر الأصولى من جهة، كما لم يسمح النظام للقوى الديمقراطية الكلاسيكية بالتنفس، ولم يكن يقبل وجودا أصوليا فى الحياة السياسية[٨].

٢ـ الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع على الساحة الدولية:

مثلت هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن نقلة نوعية مهمة فى تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت أقرب إلى ما يعرف بـ (الإرهاب الجديد)، أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدى القديم. وكان مفهوم "الإرهاب الجديد" قد دخل إلى الأدبيات السياسية، فى خلال عقد التسعينيات من جانب عدد من الأكاديميين والسياسيين، بوصفه شكلا متميزا عن أشكال الإرهاب، تحركه الأيديولوچيات ذات الأساس الإثنى المتطرف، أو ذات الأساس الدينى المتشدد، سواء الديانات السماوية أو الوضعية. كما يتميز هذا الشكل باعتماده على شبكات تنظيمية واسعة، إضافة إلى كونه أكثر تصميما على استخدام أسلحة الدمار الشامل لضرب أهداف محددة. وقد شاع استخدام هذا المصطلح بصفة خاصة من جانب اللجان المتعددة التى شكلها الكونجرس الأمريكى؛ مثل لجان بريمر وجيلمور ودويتشن التى ركزت على دراسة أشكال الإرهاب المختلفة التى يحتمل أن تتعرض لها الولايات المتحدة. وقد حذرت هذه اللجان

من أن هذا الإرهاب الجديد ربما يلجأ إلى تنفيذ هجمات واسعة النطاق فى الولايات المتحدة. وربما يتم فى هذه الهجمات استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوچية، بقصد إحداث آثار نفسية ضخمة، حتى لو كانت الهجمات محدودة النطاق[٩].

وفى هذا النطاق شكلت هجمات ١١ سبتمبر نقلة نوعية خطيرة فى نمط الإرهاب الجديد، ولاسيما من حيث دلالتها الواضحة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدى فى نطاق العمليات الإرهابية والآثار التدميرية المترتبة عليها. فقد شهدت الولايات المتحدة أولا محاولة تفجير مركز التجارة العالمى (فبراير ١٩٩٣)، وتفجير سفارتى الولايات المتحدة فى تنزانيا وكينيا (أغسطس ١٩٩٨)، وهجمات نيويورك وواشنطن (١١ سبتمبر ٢٠٠١). وفى هذه العمليات ظل عدد الضحايا وصور الدمار يزداد بصورة طردية، حتى وصل إلى ذروته فى هجمات نيويورك وواشنطن. بل إن عدد الضحايا زاد عن عدد ضحايا كثير من الحروب التقليدية التى خاضتها الولايات المتحدة؛ وهو ما دفع ظاهرة الإرهاب إلى مستوى نوعى جديد. ومن ثم ليس من قبيل المبالغة القول إن أحداث ١١ سبتمبر شكلت نقطة تحول فى النظام الدولى؛ إذ أصبح الإرهاب الجديد واحدا، فهو لم يعد شكلا من الأشكال الرئيسة، إن لم يكن الشكل الرئيس للصراع المسلح على الساحة الدولية، ولم يعد مجرد أداة من أدوات الصراع المسلح، ولكنه أصبح شكلا مستقلا بذاته، بل ربما جاز القول إنه أصبح بديلا للحروب التقليدية فى كثير من الحالات على الساحة الدولية[١٠].

ولا تقتصر أهمية هذا التحول على ما يمثله من تهديد جديد جزئيا للأمن الدولى، ولكن أيضا على ما استثاره من ردود أفعال من جانب الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى التى لم تقتصر على شن حملة دولية واسعة بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ولكنها وصلت إلى تبنى الرئيس الأمريكى جورج بوش موقفا يقوم على أن "وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التى ترعاه

أصبح التركيز الأساسى للإدارة الأمريكية، وهو ما يعنى بجلاء أن أحداث ١١ سبتمبر قد غيرت السياسة الخارجية الأمريكية بصورة جذرية؛ إذ أصبحت هذه السياسة موجهة بالكامل نحو أهداف مكافحة الإرهاب، وما ينطوى عليه هذا الأمر من تخصيص للموارد المادية والبشرية وإعادة تشكيل التحالفات الخارجية الأمريكية وعلاقاتها الدولية، وهو ما يعد أوضح تعبير عن المكانة التى بات الإرهاب يحتلها، بوصفه شكلا رئيسا من أشكال الصراع المسلح على الساحة الدولية[١١].

وتمثل هجمات ١١ سبتمبر ذروة تطور طويل فى ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابى وطبيعته، ولكنه يمتد إلى متغيرات البيئة الدولية التى يتحرك فيها، والتى تعد العامل الرئيس وراء التحول فى أشكال الإرهاب الدولى. فأشكال الإرهاب تختلف وتتطور مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولى وتوازناته التى تترك بالضرورة أثرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب، من حيث الأهداف والآليات. ومن هذا المنظور، فإن الإرهاب الجديد يمثل - فى واقع الأمر - الجيل الثالث فى تطور الظاهرة الإرهابية فى العصر الحديث بعد كل موجة من موجات الإرهاب القومى المتطرف (الذى اجتاح أوربا منذ أواخر القرن التاسع عشر، حتى عقد الثلاثينيات من القرن الماضى)، وموجة الإرهاب ذات الطابع الأيديولوچى (التى انتشرت إبان الحرب الباردة)[١٢].

أما الجيل الثالث الحالى، فهو إرهاب يتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة، من حيث التنظيم والتسليح والأهداف. فمن حيث التنظيم تتسم جماعات "الإرهاب الجديد" بغلبة النمط العابر للجنسيات؛ إذ نظم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، لا تجمعهم قضايا قويمة، ولكن تجمعهم أيديولوچية دينية أو سياسية محددة. كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر وهو مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها. أما من حيث

الأهداف، فإن الإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر عدد من الخسائر، ماديا وبشريا، وليس مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية، على غرار إرهاب السبعينيات والثمانينيات. وأخيرا فإن الإرهاب الجديد أصبح قادرا على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا، بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوچية والنووية والإشعاعية[١٣].

وكانت الولايات المتحدة بصفة خاصة، هدفا رئيسا لكثير من عمليات "الإرهاب الجديد"، سواء بسبب مكانتها الدولية، بوصفها قوة عظمى فى عالم ما بعد الحرب الباردة، أو بسبب ما تتسم به سياستها الخارجية من اختلالات وانحيازات صارخة. وقد عانت الولايات المتحدة نوعين من الإرهاب؛ هما: الإرهاب الداخلى، والإرهاب الخارجى. فالإرهاب الداخلى هو الذى تقوم به عناصر داخلية من المتطرفين. وكانت أبرز العمليات الإرهابية لهذا النوع هى عملية أوكلاهوما التى قام بها تيمثى ماكفى. أما الإرهاب الخارجى، فهو الإرهاب الذى تقوم به دول أو منظمات أجنبية، بهدف التأثير فى السياسة الخارجية الأمريكية لتحدى مكانة الولايات المتحدة العالمية. وتقوم بهذا النوع من الإرهاب ثلاثة أنواع من التنظيمات؛هى: منظمات إرهابية رسمية، وإرهاب مدعوم من الدول، ومتطرفون أفراد أو غير منتظمين فى هياكل تنظيمية متماسكة.

وعلى الرغم من أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أولت اهتماما جديا لمكافحة الإرهاب؛ فإن المسئولين الأمريكيين أكدوا فى كثير من المناسبات أنه ليست هناك مناعة كاملة فى مواجهة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. وفى ضوء التطور المتواصل فى المستوى التكنولوچى للعمليات الإرهابية، وتطور التكتيكات الإرهابية، إضافة إلى أن الجماعات الإرهابية باتت تبدى عزما وتصميما وقدرة متزايدة على ضرب الأهداف الأمريكية، بما فى ذلك محاولة الجماعات الإرهابية الحصول على أسلحة الدمار الشامل[١٤].

وقد انطوت هذه الهجمات من حيث الوسائل والآليات، على تطور جوهرى، أبرزها تطوير تكتيك إرهابى جديد يقوم على استخدام طائرات الركاب المدنية النفاثة، بوصفها قنابل طائرة. كما أكدت الهجمات اختراق التهديد الإرهابى لعمق الولايات المتحدة، وهى مسألة كانت قد بدأت بشكل محدود مع محاولة تفجير مركز التجارة العالمى فى فبراير ١٩٩٣ التى أسفرت عن مقتل ستة أفراد، وإصابة ألف فرد، ثم وصلت إلى ذروتها مع هجمات نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد عكست الهجمات أيضا قدرة عالية من جانب المنفذين على إخفاء مراحل التخطيط والتجهيز، والحيلولة دون تمكين أجهزة الاستخبارات والأمن القومى الأمريكى من اكتشافها وإحباطها فى مراحلها الأولية، برغم ما تتمتع به هذه الأجهزة من قدرات فائقة التطور فى مختلف مجالات العمل الاستخبارى.

ثانيا- ذريعة مكافحة الإرهاب الدولى أداة لتحقيق الهيمنة الكونية الشاملة وإعادة صياغة العلاقات الدولية:

لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى حقبة جديدة من تاريخها السياسى والفكرى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، قوامها الاستبداد والتحكم العالمى، ليس لانتهاجها سياسات متعجرفة مع مختلف شعوب الأرض فحسب، ولكن أيضا لأنها قضت على كل النماذج والقيم التى طالما تغنى بها الأمريكيون بوصفها مهد القيم العالمية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد حددت لنفسها هدفا محوريا، غداة وقوع أحداث سبتمبر، تمثل فى مكافحة الإرهاب الدولى؛ فإنها فى الواقع قد استخدمت هذا الهدف لإخفاء أهداف أخرى كونية أبعد ما تكون عن مكافحة ما يسمى بالإرهاب الدولى. بل لا نبالغ إذا قلنا إن الولايات المتحدة نفسها قد أصبحت "أكثر من يمارس هذا الإرهاب". وقد اتخذت فكرة الحرب على الإرهاب التى ابتدعتها عقول "المحافظين الجدد" أشكالا وأبعادا متعددة، تفوق ما لدى الأمم والجماعات الأخرى من تصور لهذه الفكرة، لعل أكثرها دلالة مقاومة الاحتلال من أفعال الإرهاب الدولى[١٥].

وقد وضحت فى خلال السنوات التى أعقبت احتلال أفغانستان والعراق بعض الأمور التى تدل على الأهداف والنوايا الأمريكية التى ربما أمكن تلخيصها بالإشارة إلى تغلب البنتاجون على وزارتى الخارجية والخزانة فى الصراع الدائر فى البيت الأبيض، وأن سياسة أمريكا الحربية والخارجية وضعت من جانب صقور البنتاجون، بمساعدة مكتب نائب الرئيس ومجلس الأمن القومى وجمهرة اليمينيين المتطرفين، من أنصار خلايا التفكير والتحليل الموالية لإسرائيل. وأما الأصوات المعتدلة فقد أسكتت وهمشت.

ترى ما الأهداف الرئيسة لسياسة بوش الخارجية والأمنية؟ لقد أصبح واضحا أن الولايات المتحدة تريد استخدام قوتها العسكرية لتحقيق هيمنة شاملة على العالم، والاحتفاظ بهذه الهيمنة فى المستقبل المنظور. وقد أعلنت صراحة. إنها تنوى منع ظهور أى منافس يمكن أن يتحداها أنها تريد نظاما عالميا أحادى القطب تهيمن عليه وحدها، لا عالما متعدد الأقطاب كالذى تفضله دول مثل ألمانيا وروسيا والصين وفرنسا، وتصبح فيه التسويات والتنازلات المتبادلة فى مصالح الدول المختلفة أمرا ضروريا، كما يوضح ذلك الكاتب الشهير فى الشئون الاستراتيجية الأمريكية روبرت كاجان[١٦].

من هذا المنظور، تبدو الحرب على الإرهاب الأمريكية مجرد غطاء لسعيها لتحقيق هيمنة شاملة. وهذا الانطباع مبنى على أن الدول التى استهدفها العداء الأمريكى لم يستهدفها لأنها ترعى الإرهاب، ولكن لأنها رفضت الركوع والخضوع. فالدول التى عددها بوش فى قائمة "محور الشر" (إيران والعراق وكوريا الشمالية) ليس لها أية علاقة بهجمات ١١ سبتمبر أو بالقاعدة.

لذا فإن خلاصة رسالة واشنطن هى أن الدول التى ترفض الاعتراف بالهيمنة الأمريكية معرضة للضغط أو التدمير أو تغيير النظام (كما حصل فى العراق). ومعنى ذلك أن سيادتها (مساواتها مع الدول الأخرى فى النظام العالمى) لم تعد أمرا معترفا به.

هناك قاعدة أخرى واضحة فى نظرية بوش الأمنية، تقضى بالاستخدام المنفرد للقوة لتحقيق مصالح أمريكا القومية. بل ذهبت أمريكا أبعد من ذلك حين منحت لنفسها الحق فى شن الحروب الاستباقية ضد أعداء محتملين، كما تجلى ذلك بوضوح فى حربها ضد العراق. وصارت سياسات الردع والاحتواء القديمة مرفوضة؛ لأنها بالية، وغير ملائمة.

ويمكن القول إن فكرة "الحرب على الإرهاب" أسهمت بشكل كبير فى صنع أدوات جديدة للحركة الخارجية للولايات المتحدة، تتناسب والأهداف الأمريكية الجديدة، وتمثل ذلك فى مثلث الاستراتيجيات الثلاث: استراتيجية الحرب الوقائية، والتوجه المنفرد، وتغيير الأحلاف. وقد عبرت حالة العراق خير تعبير عن هذا المثلث[١٧].

ويمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات المقلقة حول الدوافع الحقيقية لتبنى الولايات المتحدة مفهوم "الحرب على الإرهاب"، فهو يشير إلى نهاية سياسات "توازن القوى" التى كانت تقليديا تحفظ السلام؛ وتضبط الدول المعادية. فالولايات المتحدة تشعر اليوم بأنها تملك الحرية فى أن تفعل ما تريد، دونما أية عوائق أو صعوبات؛ إذ ليس هناك قوة على وجه البسيطة، تستطيع أن تفوق قوتها أو تواجهها. ومن ثم فإن النظام العالمى يتسم بخلل عميق، خاصة أن أمريكا عندما تستغنى عن موافقة المجتمع الدولى أو إذنه؛ فإنها تتجاهل القانون الدولى نفسه، غير مبالية بالتزاماته.

ثالثا- الولايات المتحدة: أمريكا والبحث عن العدو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب:

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها – فجأة - دولة، بل معسكرا وترسانة من الأسلحة، بل تحالفا دوليا بنى سياسته واقتصاده واستراتيجيته وثقافته ورؤاه المستقبلية على أساس أنه يواجه عدوا يتربص به، فإذا بالعدو

ينسحب، بل يختفى، ليظهر وراء خصمه، يطلب الانخراط فى نمط حياته، ليصير جزءا منه وحليفا له. مشكلة ليست سهلة - على حد تعبير محمد عابد الجابرى - مشكلة "الأنا" الذى لا يعرف كيف يتعرف إلى نفسه إلا من خلال "آخر" يواجهه، فإذا هو يفقد فجأة هذا "الآخر" الذى يتحدد به. فماذا يمكن أن ننتظر من هذا "الأنا"؟ هل ننتظر منه أن يفكك ذاته ويعيد تركيبه؟ كيف؟ وكيانه جميعه موجه كله وأجزاء منه، إلى معاداة كيان "الآخر" كله وأجزاء منه. إن بقاء الولايات المتحدة بدون "آخر" خارجى لن يكون إلا على حساب وحدة "الأنا" فيها. وهى مجموعات من أصول وإثنيات مختلفة، وثقافات متعددة، ومصالح متنوعة، فكيف يمكن المحافظة على وحدة "الأنا" فيها، بدون "آخر" يمثل العدو المشترك[١٨].

لهذا يمكن القول إن غياب العدو المفاجئ أصاب الولايات المتحدة بالصدمة والارتباك. فعندما انتهت الحرب الباردة فى أواخر الثمانينيات، همس جورجى آباتوف (مستشار جورباتشوف) فى أذن أحد كبار المسئولين الأمريكيين قائلا: "إننا نصيبكم بخطب جلل؛ إذ نفقدكم العدو"! غير أن نشوة النصر فى حينه لم تتح مجالا لاستشعار الأمريكيين لهذا الخطب الجلل. لكن الوقائع بينت لاحقا أهمية وجود عدو لأمريكا؛ إذ إنها تكاد لا تقوى على الاستمرار بدون وجود عدو ما. فالسياسة الخارجية الأمريكية تخضع لجملة ثوابت استراتيجية، تنطلق منها فى تحديد تعاملها مع الآخر (أى فى تحديد ملامح سياستها الخارجية). ولعل أشهر نقاد هذه الثوابت المستشعرين أهمية وجود العدو هو صموئيل هنتنجتون فى مقالته: "تآكل المصالح الحكومية" (The Erosion of American Interest) المنشورة فى مجلة "شئون خارجية" الأمريكية واسعة التأثير والانتشار[١٩]؛ إذ أكد أن انفجار أوكلاهوما لم يكن ليحصل لو كان للولايات المتحدة عدو خارجى. وهو بذلك بدا وكأنه يحذر من أن غياب العدو يستتبع انفجار الفوضى الداخلية. "وبدا الرئيس الأمريكى

كلينتون فى حينها مقتنعا بهذه الفكرة، فراح يصنع الأعداء (فى غياب عدو حقيقى معلن)، ويفتعل المواجهات المحدودة الثمن الاستراتيچى، ويستغلها اقتصاديا؛ فبدا وكأنه يصدر الفوضى إلى الخارج.

وتوالت الترشيحات الأمريكية لمنصب العدو الأمريكى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. فرشح هنتنجتون الإسلام والكونفوشية عدوين حضاريين، أما جاك آتالى (ومعه قائمة من الاستراتيچيين) فقد رشح الاتحاد الأوربى لهذا الدور، ورشح بعضهم الاتحاد الروسى (الناجم عن التقاء روسيا مع بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة)، فى حين أصر آخرون على ترشيح الصين، ولكن بطابعها القومى وليس الكونفوشى، ورأى زبغينو بريجنسكى الخطر فى الحزام الأوراسى، داعيا إلى تركيز الجهود الأمريكية عليه. اليابان أيضا وجدت من يرشحها، وإن كانت قد أعلنت استقالتها. ولا نغفل فى سياق الترشيحات ترشيح نيكسون لأستراليا، ولكن بوصفها وريثة للولايات المتحدة وليس عدوا[٢٠].

جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتثبت واقعية تحليل هنتنجتون وتوقعه انفجار الفوضى الداخلية فى غياب العدو الخارجى، كما أثبتت هذه الأحداث مهارة كلينتون فى اختلاق الأعداء واختراعهم لتصدير الفوضى الداخلية ومنع انفجارها؛ وهو الأمر الذى طرح السؤال عما إذا كانت أحداث ١١ سبتمبر تحدث لو كان للولايات المتحدة عدو خارجي؟ والجواب هو: لا قاطعة ومؤلمة بالنسبة إلى إدارة بوش. وأيا كانت الجهة الفاعلة؛ فإن وجود العدو كان سيستوعبها. فوجود العدو المعلن يقلل من قدرة تحرك الأعداء المستترين، بل إن الحاجة الماسة والطارئة للعدو جعلت الولايات المتحدة تقبل إعطاء هذا الدور على عجل لشخص فرد هو "بن لادن"! بما فى هذا القبول من إحراج وانتهاك للهيبة الأمريكية. فقد كانت أمريكا فى حاجة ماسة وحيوية إلى متهم جاهز يساعدها على ضبط الفوضى اللاحقة لمثل هذه الأعمال، وكان من المحتمل أن يقوم الفرقاء الداخليون المعادون للحكومة الفيدرالية باستغلال الموقف الفوضوى ليقوموا بعملياتهم، وليتحركوا نحو تحقيق أهدافهم. واستنادا إلى حادثة أوكلاهوما فإن

الجمهور الأمريكى يشك بالشرق أوسطيين والمسلمين، وهو من ثم يقبل اتهامهم بدون تفكير أو مناقشة؛ وهو مما يجعلهم متهما جاهزا لإنقاذ أمريكا من احتمالات اندلاع فوضاها الداخلية. وبات لزاما على إدارة بوش أن تعود إلى أسلوب كلينتون فى تصدير الفوضى إلى الخارج وإيجاد العدو "البديل". وهذا العدو المفترض - ولأسباب عدة - تمثل فى الإسلام حسب نظرية هنتنجون فى "صدام الحضارات". وقد أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى أن تدفع هذا الاتجاه إلى أبعد مدى، ومعه نجحت قوى اليمين المتصهين فى الربط المحكم بين الإرهاب والإسلام، وهو ربط لم تتجرأ عليه الإدارات الأمريكية السابقة[٢١]. غير أن الأمر لم يتوقف عند هذه الحدود، بل برزت فى الأفق مظاهر مقلقة هيمنت على الخطاب السياسى والإعلامى الأمريكى، دفعته نحو اتجاهات عنصرية وأيديولوچية صارمة ضد العرب والمسلمين. ومنها نرصد الآتى:

- زلة اللسان التى أشار بها بوش الابن إلى أن أمريكا تخوض حربا صليبية ضد الإرهاب.
- تصريح جون آشكروفت وزير العدل الأمريكى عام ٢٠٠١ الذى رأى فيه أن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك لكى يموت من أجله، والمسيحية إيمان يرسل الله فيه ابنه لكى يموت من أجلك.
- تسريب التقرير الصادر عن مركز استشارى للبيت الأبيض يتحدث عن إمكان توجيه ضربات نووية محددة ضد دول "محور الشر".
- طلب الإدارة الأمريكية من السعودية ومصر وباكستان إعادة النظر إلى المناهج التعليمية الإسلامية فى معاهد التدريس الدينى.
- صدور تقرير راند كوربوريشن (مركز الدراسات التابع للبيت الأبيض) الذى يعد السعوديين ناشطين على كل المستويات فى السلسلة الإرهابية. ويخلص إلى عد المملكة العربية السعودية دولة "تساند أعداءنا وتهاجم حلفاءنا، وهى بذرة الإرهاب والمحرك الأول له والخصم الخطر"، ويوصى التقرير الذى صاغه لورنت

مورفاييتش بالاستيلاء على حقول النفط، وتجميد الأرصدة السعودية في البنوك الأمريكية المقدرة بنحو ٦٠٠ بليون دولار، وإقامة جمهورية إسلامية في المنطقة الشرقية التي توجد بها حقول النفط وتسكنها أغلبية شيعية.

- صدور سلسلة من التصريحات عن اليمين المسيحي الأصولي الأمريكي، تعد الإسلام الشر الذي يجب مكافحته، وتصدر هذه الحملة ثلاثة من أبرز شخصيات اليمين البروتستانتي المقرب من الرئيس الذي يملك وسائل إعلام واسعة الانتشار. ومن نماذج هذه الحملة ما يأتي:

- ما قاله القس المحافظ المتشدد، وحليف جورج بوش الانتخابي جيري فالويل الذي يمثل ١٦ مليون إنجيلي أمريكي من الطائفة المعمدانية، حين وصف النبي محمدا ﷺ بالإرهابي ورجل الشر، في حديث لشبكة سي.بي.إس.
- وقبله عد بات روبرتسون (مؤسس الائتلاف المسيحي) النبي محمدا ﷺ متعصبا بشكل مسعور، وأن الإسلام ليس دينا مسالما يرغب في التعايش.
- وكان القس فرانكلين جراهام (ابن الممثل الشهير بيلي جراهام) أول من دشن هذه الحملة، وهو المقرب من الرئيس بوش؛ إذ عد حينها الإسلام ديانة الشر؛ لأنه يدعو إلى قتل الكفرة من غير المسلمين.

هذه التصريحات الحاقدة أثارت ردود فعل لدى المنظمات الإسلامية الأمريكية التي طالبت الرئيس بوش بإدانتها، بل إن ردود الفعل شملت كثيرا من رجال الدين المسيحيين المعتدلين وبعض المثقفين، بل إن افتتاحية الواشنطن بوست أدانت هذه الهجمة ضد الإسلام، وطالبت الرئيس بموقف يدين هذه التصريحات الإرهابية والعنصرية إذا كان صادقا في مقولة التسامح، خاصة أن هؤلاء والتيار الديني اليميني عموما مقربان من الرئيس، وهو غالبا ما يتحدث بلغتهم. ومع ذلك بقي بوش صامتا[٢٢].

وبالرغم من تصريح الرئيس بوش فى أكثر من مناسبة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أن "حربه على الإرهاب" ليست موجهة ضد الإسلام، وقيامه بزيارة بعض المساجد، ودعوته وجهاء الطائفة الإسلامية إلى البيت الأبيض؛ فإن قليلين من المسلمين اقتنعوا بإخلاصه وبحسن نواياه. فقد وردت إشارات عدة تثبت عكس ما يقول، وأنه وجماعة المحافظين الجدد الذين يرسمون السياسة فى واشنطن، يتصورون أن معركتهم هى نزاع شامل بين قوى "الديمقراطية" و"أعداء الحرية"، بين "الحضارة" و" الهمجية"، بين الغرب والإسلام. ويبدو أنهم ابتلعوا النظريات التى أطلقها برنارد لويس وهنتنجتون المريبة حول صراع الحضارات، وجعلوا منها الأساس العقائدى لسياسة أمريكا الخارجية ولاستراتيجية الأمن القومى لإدارة الرئيس بوش[٢٣].

رابعا- الدوافع الاستراتجية للحرب على الإرهاب:

منذ اعتداءات ١١ سبتمبر تندفع الولايات المتحدة فى الحرب على الإرهاب، إلى درجة أن هذه الحرب باتت تبدو وكأنها الهدف الوحيد للسياسة الخارجية فى إدارة الرئيس بوش. وصحيح أن الرئيس الأمريكى قد أكد مرارا أن تنظيم هذه الحملة الدولية قد صار من المسئوليات الكبرى الملقاة على عاتقه، وبالرغم من توافر الوسائل الهائلة لهذا الغرض؛ فإن الحرب على الإرهاب لا تبدو موضوع الاهتمام الوحيد للإدارة الأمريكية.

وفى الواقع، حدد الرئيس الأمريكى لنفسه، منذ توليه سدة الرئاسة، أولويتين استراتيجيتين أخريين؛ هما تحديث القدرات العسكرية الأمريكية وتطويرها، والحصول على احتياطات نفطية إضافية من منابع النفط الأجنبية. ومع أن هذين الهدفين يعودان إلى أسس ودوافع مختلفة، فقد اندمجا مع الحرب على الإرهاب لتشكيل استراتيجية متماسكة توجه حاليا السياسة الخارجية الأمريكية، كما يشير إلى ذلك مايكل كلير، الأستاذ فى جامعة هامشاير، ماساشوسيتس[٢٤].

لم تكن هذه الاستراتيجيات الجديدة موضوع إعلان مبادئ، ولا يبدو أنها صيغت في واشنطن بشكل واضح. لكن ما من شك في أن هذه الأولويات الثلاث مجتمعة قد عدلت إلى أقصى حد من أشكال السلوك العسكري الأمريكي. ولفهم طبيعة هذا التعديل يمكن القيام بتحليل بعض المبادرات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية مؤخرا.

في آسيا الوسطى والقوقاز، عندما انتشرت القوات الأمريكية في المنطقة، بعد فترة وجيزة من اعتداءات ١١ سبتمبر، كان هدفها الوحيد المعلن آنذاك هو مساندة العمليات العسكرية الموجهة ضد حركة "طالبان" في أفغانستان. وبالرغم من انهزام هذه الحركة، بدا أن هذه القوات ستبقى في المنطقة من أجل إنجاز مهمة أخرى. وبما أن الولايات المتحدة قد صممت على الوصول إلى احتياطي الطاقة الكبيرة في حوض بحر قزوين؛ فإن هذه المهمة تقوم على الأرجح على حماية خطوط نقل البترول والغاز إلى الأسواق الغربية. وما يعزز هذه الفرضية هو إيفاد مدربين عسكريين أمريكيين إلى جورجيا، وهي المحطة الأساسية في خط أنابيب النفط الذي يصل بحر قزوين بالبحر الأسود وبالمتوسط، إضافة إلى القرار الأمريكي: إعادة تشغيل قاعدة عسكرية في كازاخستان على ساحل بحر قزوين.

أما في العراق والخليج العربي، فقد بات من المؤكد أن إدارة بوش قد اجتاحت العراق بهدف إسقاط نظام صدام حسين، تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية النفطية أولا، وتحضيرا لهذه العملية قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج، كان الهدف المعلن من هذا الاجتياح هو تدمير قدرات العراق على إنتاج أسلحة نووية أو كيميائية أو جرثومية. لكن من الواضح أن واشنطن قد قررت إزالة أي خطر من شأنه أن يؤثر في إنتاج النفط ونقله في هذه المنطقة. كما أن الأمر بالنسبة إلى المخططين الأمريكيين هو أن الاحتياطي النفطي العراقي الكبير سيبقى في متناول اليد؛ أي أنه لن يقع تحت

السيطرة المطلقة للشركات الروسية أو الصينية أو الأوربية[٢٥].

فالأولوية الأولى للإدارة هى الحصول على احتياطيات نفطية جديدة من الدول الأجنبية، وقد جرى تفصيلها أول مرة فى تقرير "المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة" Group Development Policy Energy National الذى نشر فى ١٧ مايو عام ٢٠٠١. فهذا التقرير الذى أعده نائب الرئيس ديك تشينى يضع استراتيجية، الهدف منها الاستجابة لتزايد الحاجات إلى النفط فى الولايات المتحدة فى خلال خمس وعشرين سنة مقبلة. وإن كان التقرير يتحدث عن بعض الإجراءات الآيلة إلى التوفير فى استهلاك الطاقة؛ فإن كثيرا من اقتراحاته تهدف إلى زيادة الاحتياطيات الأمريكية فى مجال الطاقة.

وبمجرد نشره أثار تقرير تشينى نوعين من الجدل: لأنه يشير إلى زرع محطات تنقيب فى حقول ألاسكا الوطنية، ولأن واضعيه كانوا على علاقة مسبقة بشركة "انرون" المفلسة حاليا. وهذا الجدل أسهم فى التعتيم على وجوه أخرى فى التقرير، خاصة تلك المتعلقة بما تدعو إليه سياسة الطاقة الجديدة، من تدخلات فعلية على الصعيد الدولى، لا تظهر بوضوح إلا فى الفصل الأخير منه (تعزيز التحالفات الدولية)؛ إذ يقترح العمل على تدارك الحاجة الوشيكة إلى النفط عن طريق زيادة عمليات استيراده.

وبحسب التقرير، فإن الارتهان الأمريكى للسوق النفطية الخارجية لمجمل الحاجة الاستهلاكية يجب أن يرتفع من ٥٢٪ عام ٢٠٠١ إلى ٦٦٪ عام ٢٠٢٠، كما أن الاستهلاك الإجمالى سيزداد؛ وهو مما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد ٦٠٪ من النفط فى عام ٢٠٢٠ زيادة عما تستورده، واليوم يرتفع بذلك من ١٠,٤ ملايين برميل يوميا إلى حوالى ١٦,٧ مليون برميل[٢٦]. والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك تقوم على إقناع الموردين الأجانب بزيادة إنتاجهم، وأن يبيعوا أكثر من الولايات المتحدة.

ويقوم الهدف الأول على زيادة الواردات من دول الخليج العربى - التى

تملك حوالى ثلثى احتياطى النفط العالمى. وبما أن ما من منطقة أخرى فى العالم تستطيع أن تزيد إنتاجها بهذه السرعة؛ ينصح التقرير ببذل جهود دبلوماسية ناشطة، ترمى إلى إقناع السعودية وجيرانها بالسماح لشركات أمريكية بأن تتولى إدارة الأعمال المهمة، من أجل تحديث بناها التحتية.

أما الهدف الثانى فالغاية منه تنويع الواردات الأمريكية جغرافيا؛ وذلك بغية الحد من الانعكاسات الاقتصادية لأية انتفاضات مفاجئة فى مناطق معروفة بعدم الاستقرار الدائم. فالتقرير يوضح أن "تركيز الإنتاج النفطى فى منطقة واحدة من العالم قد يسهم فى عدم استقرار السوق". والنتيجة أن تنويع مصادر التزود بالنفط ذو مرتبة أولى فى الأهمية. ولتنفيذ هذه السياسة يقترح التقرير تعاونا وثيقا مع الشركات الأمريكية فى مجال الطاقة، يكون الهدف منه زيادة الواردات من حوض بحر قزوين (وفى نوع خاص من أذربيجان وكازاخستان)، ومن الصحراء الأفريقية (أنجولا ونيجيريا)، ومن أمريكا اللاتينية (كولومبيا والمكسيك وفنزويلا).

غير أن تقرير تشينى ينسى أن يحدد ما يفترض فى أى قارئ على حد أدنى من الاطلاع أن يستنتجه، وهو أن جميع المناطق المشار إليها بوصفها مصادر ممكنة للنفط هى مناطق غير مستقرة، أو أنها تكن مشاعر قوية معادية لأمريكا.

فوزارة الدفاع تعترف فى التقرير الصادر فى سبتمبر عام ٢٠٠١ فى المجلة العسكرية Quadrennial Review Defense بأن "الولايات المتحدة وحلفاءها سيبقون مرتهنين فى مصادر الطاقة للشرق الأوسط"[٢٧]، وأن هذا المصدر قد يتعطل بفعل مختلف الوسائل العسكرية. وتصف مجلة (QDR) أنواع الأسلحة والقوات التى ستحتاج إليها الولايات المتحدة لمواجهة هذه الأخطار، وتحديدا تلك التى عددها بوش فى التصريحات الواردة أنفا. ويخلص التقرير إلى أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تعتمد على قدرة القوات الأمريكية على

إرسال قواتها إلى العالم أجمع. والأولوية الأخرى بالنسبة إلى إدارة بوش هى الحرب على الإرهاب التى أعلنها فى خطابه أمام الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠١؛ أى بعد تسعة أيام من اعتداءات نيويورك وواشنطن.

وهذه الحرب لن تكون محدودة بسلسلة ضربات تأديبية، أو بمعركة ضخمة، بل تستدعى "حملة مفتوحة" تمتد إلى أن يتم "اكتشاف كل مجموعة إرهابية ذات بعد عالمى، ووقف نشاطها وتدميرها". وفيما بعد وسع الرئيس بوش دائرة حربه على الإرهاب فى اتجاه إيران والعراق اللذين يمثلان خطرا بسبب عزمهما على تطوير أسلحة نووية وكيميائية وجرثومية. إن استراتيجية من هذا النوع تفرض بذل نوعين من الجهود؛ أولهما على مستوى الاستخبارات، وذلك بغية اكتشاف الشبكات الإرهابية وتعطيلها، والآخر على المستوى العسكرى، بغية تدمير بؤر الإرهابيين، ومعاقبة الدول التى تحميهم. وإذا ما بدا هذان العملان حيويين فإن الجانب العسكرى منهما هو لفت اهتمام القادة أكثر من غيره. والحال أن الجانب يلتقى مع الأولويتين الأخريين للإدارة.

وهكذا فإن الطريقة التى عولجت بها حرب أفغانستان هى خير دليل على القدرة على "إنزال القوة" التى تحدث عنها الرئيس بوش فى خطابه فى سياتل فى العام ١٩٩٩. فقبل بدء الحملة نقلت الولايات المتحدة جوا كميات من الأسلحة والتجهيزات إلى الدول الحليفة لها، ونشرت أسطولا هائلا فى بحر العرب. وقد خيضت الحرب البرية بوساطة قوات مشاة قليلة تساندها قاذفات واسعة المدى مجهزة بأسلحة توجه عن بعد بالغة الدقة. وقد تم التشديد على قدرة القوات البرية على المناورة، وعلى استخدام أجهزة مراقبة عالية التقنية، تسمح بتحديد موقع العدو، سواء نهارا أو ليلا[٢٨].

وباتت الحرب على الإرهاب تسهم فى الجهود الأمريكية الهادفة إلى تأمين الوصول إلى منابع النفط، خاصة فى منطقة الخليج، وفى حوض بحر قزوين. وهكذا تبدو الحرب فى أفغانستان وكأنها امتداد للحرب السرية فى

السعودية الدائرة بين معارضي النظام الملكي الحاكم والعائلة المالكة التي يدعمها الأمريكيون. فمنذ أن قرر الملك فهد، إثر اجتياح العراق الكويت فى عام ١٩٩٠، السماح للأمريكيين باستخدام أراضى بلاده بوصفها قاعدة له لمهاجمة العراق، نهض بعض المتطرفين السعوديين بقيادة أسامة بن لادن، بحركة سرية تهدف إلى إطاحة الملكية، وإلى طرد الأمريكيين من البلاد. وبناء عليه فإن الرغبة الأمريكية فى تدمير شبكة "القاعدة" فى أفغانستان تبدو وكأن دوافعها هى ضرورة حماية العائلة المالكة السعودية، من أجل ضمان حصول الأمريكيين على نفط هذه البلاد.

خاتمة:

ليس هناك خلاف حول كون الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مثل محطة مهمة فى تاريخ العلاقات الدولية والسياسية الخارجية الأمريكية؛ إذ فضحت وكشفت عيوب كانت متسترة بها الولايات المتحدة، وأبرزت سياستها الحقيقية بوصفها سياسة تنزع بشدة نحو الهيمنة على مقدرات عالم ما بعد الحرب الباردة. وإن الذرائع التى سلكتها لتبرير حمايتها على ما أسمته بمكافحة الإرهاب لم تنطل على أحد، وأضحت معروفة، حتى من لدن المواطن الأمريكى داخل الولايات المتحدة، ولكن الأمر الذى ينبغى التوقف عنده أن تلك الأحداث استثمرت من قبل دوائر القوة والنفوذ فى الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وتوسيع حدود أمنها القومى ليشمل العالم كله.

وإن التحولات فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت كثيرة، ومثلت نزوعا إمبراطوريا، ورغبة فى التدخل، تتسم بعدوانية وعنجهية غير مسبوقة فى التاريخ الحديث.

الهوامش:

(١) د. ليونيد سوكانين، "واشنطن استغلت الأحداث لإعادة تشكيل خريطة العالم"، صحيفة البيان الإماراتية (الملف الأسبوعى)، العدد ٥٩١، فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢، ص١.

(2) Noam Chomsky, Dominance and its Dilemmas Zent, (October 10, 2003) p.l. At:

http://www.zmag.org/content/showarticle.Cfm/sectional D = 40 & Items ID = 4332.

(٣) التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقة نقاشية)، فى كتاب "العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص٦٨-٦٩.

(٤) زبيغنيو بريجنسكى، السياسة الأمريكية فى العراق بحاجة إلى إعادة تقويم جذرية، مجلة العصر (٢٠٠٤/٦/١٠)، فى:

http://www.Alasr.Ws/index.Cfm?Fuseactioncontent ID = 5429 & category ID = 20.

(٥) جوزيف س. ناى، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمى، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٨٠-٢٩٨.

(٦) بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة: حسين عبد الواحد، القاهرة، مدبولى الصغير للنشر، ٢٠٠٣، ص٩٠-١٤٥.

(٧) خالد محمود، "أسرلة الحرب على الإرهاب أفقدتها مصداقيتها"، صحيفة البيان الإماراتية، الملف السياسى، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٣، ص٣.

(٨) سول لانداو، الإمبراطورية الاستباقية، ترجمة: ليلى النابلسى، بيروت، شركة الحوار الثقافى، ط١، ٢٠٠٥، ص١٧٨-١٩٠؛ وكذلك انظر: وليام بولك، الواقع والخيارات فى حرب العراق، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣١١، يناير ٢٠٠٥، ص١٠-١١.

(9) Ambassador I. Paul Bremer111 (Chairman), Countering the Changing Nature of International Terrorism, Pursuant to Public Law 227, 105th Congress.

(١٠) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسى للصراع المسلح فى الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص٤٥.

(١١) المرجع السابق، ص٤٥.

(12) Mark Juergensmeyer, "Understanding the New Terrorism" Current History, (April, 2002). p.158-163.

(13) Garin Cameron, "Nuclear Terrorism: a Real Threat"? Jane's Intelligence Review, London, vol. 8, no. 9. Sep. 1996. p.422.

(14) J. Greeh, "Threat of Terrorism to the United States". Statement by the Director of the Federal Burean of the Investigation Before ht United States Senate, Armed Forces and Select Committee on Intelligence, May 10, 2201.

(١٥) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ديسمبر ٢٠٠٣، ص٢٤٣-٢٨٦.

(16) See: Robert Kagan, "looking for Legitimacy in all the Wrong Places", (July/August 2003).

(١٧) د.حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية، بيروت، دار الخيال، ط١، ٢٠٠٥، ص١٩٤-٢٠٠.

(١٨) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، دفاتر أزمة، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد ٣٦، كانون الثانى، ٢٠٠٢، ص١٠.

(١٩) صموئيل ب. هنتنجتون، تآكل المصالح الأمريكية فى:
[http://www.aafaq.org/fact5/3].

(٢٠) زبيغينو بريجنسكى، الاختيار، ترجمة: عمر الأيوبى، بيروت، دار الكتاب العربى، ط١، ٢٠٠٤، ص١٠١-١٤٥.

(٢١) د. تيسير الناشف، تصادم الحضارات: العيوب الفكرية فى: افتراضات هنتنجتون، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٦، أغسطس ١٩٩٩، ص٣.

(22) See: The Washington Post, 8/10/2002.

(٢٣) د. السيد ولد أباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٤، ص١٣٧-١٥٤.

(٢٤) للمزيد انظر: مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربى، ط١، ٢٠٠٢.

(٢٥) وليم بلوم، قتل الأمل؛ تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: د. أسعد إلياس، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٨٩.

(26) U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, International Energy Outlook, 2002, (Washington, DC., 2002) pp.183-242.

(27) U.S. Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report, (Washington D.C., 30 September 2001). p.4.

(٢٨) للمزيد حول القدرة الأمريكية على الفعل بذلك الصدد طالع: جيمس بامفورد، هيئة الأسرار: وكالة الأمن القومى تحت المجهر، ترجمة: سمير جلبى وأمين الأيوبى، بيروت، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٢، ص٣٤١-٣٩٨ (العضلات). وكذلك: بوب ودورد، خطة الهجوم، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٣٩-٥٦٩. وكذلك: الدغيدى، سرى للغاية: الـ C.I.A وملفات الحكام العرب، وثائق تنشر لأول مرة، دمشق - القاهرة، دار الكتاب العربى، ط١، ٢٠٠٦، الصفحات الخاصة بالعراق، من ص٢٢٦-٣٣٦.